الحركة الوطنية التونسية 1939 – 1956م:

أولا: الحركة الوطنية التونسية فترة الحرب العالمية الثانية: لقد شكلت الحرب العالمية الثانية منعطفا هاما في دعم الحركة الوطنية التونسية، حيث اقترنت بدايتها:

- بهزيمة الدولة الحامية فرنسا المبكرة ضد ألمانيا في جوان 1940م.
- وظهور ميثاق الأطلسي 12 أوت 1941م.
- ولعبت الدعاية عبر محطات الإرسال الإذاعية سواء من الحلفاء أو المحور دورا في ترسيخ فكرة الاستقلال لدى الشعوب المستعمرة.

وخلال الحرب العالمية الثانية فإن العناصر الدستورية التي لم يشملها الاعتقال استغلت الوضع الجديد، وأخذت تتولى في تكوين الدواوين السياسية السرية، منها:

الديوان السياسي الخامس أواخر سنة 1939م برئاسة الباهي الأدغم من أهم أعضائه: الهادي خفشة والهادي السعيدي وهذا الأخير ساهم في تكوين لجنة سرية تولى الإشراف عليها، وكان هدفها تنشيط الدعاية الوطنية (إصدار المناشير لحث الشعب على القيام بأعمال تخريبية، والمطالبة بالإفراج عن المساجين السياسيين)، وتجسيدا لذلك كون أعضاء الديوان السياسي الخامس "**لجنة المقاومة**" التي عملت على إرسال عدة بلاغات إلى إذاعة "**هنا برلين**" الألمانية، وكان هدفها كسر الحصار الاستعماري المفروض من طرف سلطة الحماية على الوطنيين، والتعريف بأعمال الصمود.

ولقد ردت عليهم سلطة الحماية باضطهاد الديوان السياسي في جانفي 1940م ومحاكمة نوابه بالجهات وعددهم 23 خلال شهر جوان، إضافة إلى اعتقال 11 مناضل من "**لجنة المقاومة**" في شهر جويلية 1940م بتهمة التخريب وتوجيه رسائل إلى إذاعات أجنبية.

وفي شهر فيفري 1940م تمكن **الحبيب ثامر** من تشكيل **الديوان السياسي السادس** وقيادته، حيث ضم كل من: الطيب سليم ورشيد إدريس وفرجاني بلحاج عمار وجلولي فارس وصلاح

الدين بوشوشة وعمار الدخلاوي. لكن في 21 جانفي 1941م اعتقلت سلطات الحماية الحبيب ثامر والطيب سليم، وفي هذه الأثناء كون **رشيد ادريس** الديوان السياسي السابع في جانفي 1941م، ومن أهم أعضائه يوسف بن عاشور وصلاح الدين بوشوشة، ولاستمرارية المقاومة أسسوا مجموعة سرية تدعى "**اليد السوداء**".

كما كان للديوان السياسي السابع خليتان سريتان:

الأولى تهتم بالشؤون السرية تولى أمرها يوسف بن عاشور، ومن أعمالها تنظيم المظاهرات وتوسيع دائرة العمل الحزبي بمختلف أنحاء البلاد.

والخلية الثانية كلفت بالمقاومة وتولى أمرها حسين تريكي الذي أسس مع بلحسين جراد وسليمان أغة **الديوان السياسي الثامن** في 12 جويلية 1941م، والذي تواصل نشاطه إلى حدود أكتوبر 1941م وهو تاريخ اعتقال أعضائه.

هذا في ما يخص الحزب الحر الدستوري الجديد، أما في ما يخص مستجدات البلاط الملكي فلقد اعتلى **المنصف باي** العرش يوم 19 جوان 1942م خلف لأحمد باي الذي توفى في نفس اليوم ولم يتأسف عليه أحد، ولقد أعطى اعتلاء المنصف باي بصيص أمل للتونسيين ومتنفس للحركة الوطنية، لأنه يعتبر باي الدستوريين، ومنذ الوهلة الأولى أبدى رغبته في القيام بإصلاحات تمثلت في تقديم مذكرة إلى الحكومة الفرنسية يوم 2 أوت 1942م تضمنت 16 نقطة، ومن أهم ما جاء فيها تكوين مجلس استشاري تونسي وإطلاق سراح المساجين السياسيين، وإلغاء أمر 1898 الذي خول للمعمرين الاستحواذ على أراضي الأوقاف.

كما حرص على ملازمة تونس الحياد تجاه المحور والحلفاء، ورفض أمر فيشي بمعادات الحلفاء.

وفي 9 نوفمبر 1942م نزلت القوات الألمانية في تونس واستولت على مطار العوينة، وأنزل الألمان قواتهم البرية والجوية بحلق الوادي وبنزرت.

وفي 13 ديسمبر 1942 شكل **المنصف باي** حكومة وطنية دون استشارة الإقامة العامة برئاسة **محمد شنيق** بمساعدة الماطري وصالح فرحات والعزيز الجلولي، وهذا التصرف يدل

على تمسك الباي بالاستقلال، لأن انهيار فرنسا العسكري دليل على انحطاطها وعجزها عن ابقاء سيطرتها على تونس، وهذا الظرف استغله الباي.

واستطاع **المنصف باي** الضغط على سلطة الحماية (فترة ضعف) واستطاع إطلاق سراح المساجين السياسيين في ديسمبر 1942م، وإلغاء الأمر المؤرخ في 30 جانفي 1936م الذي يخول للمعمرين الاستحواذ على أملاك الأوقاف في جانفي 1943م، وتمتيع الموظفين التونسيين بمنحة 28% التي كان يتمتع بها الموظفون الفرنسيون وحدهم في فيفري 1943م.

وتزامن ذلك مع صدور جريدة "**إفريقيا الفتاة**" التي حمل عددها الأول جانفي 1943م صورة الملك المنصف باي والزعيم بورقيبة، كما صدرت في 23 فيفري 1943م جريدة **الشباب** التي أعلنت في عددها التاسع هدف الشعب هو **الاستقلال**.

وبعد اطلاق سراح المعتقلين السياسيين بفرنسا ثم نقلهم إلى ايطاليا من طرف قوات المحور يوم 25 فيفري 1943م ما عدى بورقيبة، وفي هذه الأثناء بدأ الحزب بقيادة **الحبيب ثامر** بتنظيم صفوفه، وتجديد شعبه الدستورية، وبعث المنظمات مثل: **الهلال الأحمر**، وتدعم هذا الاتجاه مع عودة بورقيبة إلى تونس في 8 أفريل 1943م والذي دعا إلى الوحدة والكفاح مؤكدا دور الشباب في النضال الوطني.

وفي 8 ماي 1943م وقع تحرير تونس ودخلتها جيوش الحلفاء، عندها انتهزت فرنسا الاضراب القائم وقررت تصفية الحركة الوطنية التونسية، والقضاء على الوطنيين الدستوريين بتهمة تعاونهم مع سلطات المحور، فشنت حملة اعتقالات مما أدى إلى مغادرة مجموعة من الدستوريين أرض البلاد التونسية نحو الخارج لمواصلة العمل الدعائي، حيث رحل رشيد ادريس والصادق بسباس وحسين تريكي والطيب سلوم يوم 3 ماي 1943م إلى برلين، وتمكنوا هناك من تأسيس **مكتب المغرب العربي** ببرلين في 21 جويلية 1943م. والتحق بهم الحبيب ثامر والهادي السعيدي ويوسف الرويسي الذين استأنفوا نشاط هذا المكتب بعد توجه رشيد ادريس إلى باريس منذ سبتمبر 1943م.

ومباشرة بعد رحيل هؤلاء القادة الوطنيين إلى الخارج طلب الجنرال **جوان** (قائد القوات المسلحة الفرنسية بشمال إفريقيا) من **المنصف باي** تقديم استقالته، فرفض ذلك عندها قرر عزله وابعاده إلى الأغواط في الصحراء الجزائرية يوم 14 ماي 1943م، وفي 6 جويلية 1943م أمضى المنصف باي على وثيقة التنازل على العرش، وتم نقله إلى تنس بالشمال الجزائري يوم 31 جويلية 1943م، ثم نقل إلى مدينة **بو** بالجنوب الفرنسي يوم 17 أكتوبر 1945م وبقي هناك إلى أن وافته المنية 1 سبتمبر 1948م.

والتهمة التي انتزع بها هي التعاون مع المحور، لكن الواقع هو جرأته على المعارضة لسلط الحماية والمطالبة بحقوق الشعب التونسي.

وهنا ظهرت وقويت **الحركة المنصفية**، فتتالت الاضرابات الطلابية، فأضرب أساتذة الجامع الأعظم عن التدريس في نوفمبر 1943م، وبرز نشاط **جمعية الشبان المسلمين** التي استطاعت أن تكسب تأييد طلاب الجامعة الزيتونية وأساتذتها.

لقد أدى خلع المنصف باي إلى توحيد صفوف الحركة الوطنية التونسية، ففي 8 مارس 1944م وجه الوطنيون مذكرة إلى الحكومة الفرنسية عبروا فيها عن رفضهم لمشروع الاتحاد الفرنسي، لأنه في شهر جانفي عقدت ندوة برازافيل 1944م التي اعترفت بحق الشعوب في تسيير شؤونها بنفسها ضمن اتحاد فرنسي.

واتصلت القيادة الدستورية بالقنصلين الأمريكي والانجليزي بتونس اللذين أظهرا تفهمهما لمطالبها، واقترحا تقديمها بصفة موحدة إلى السلطة الفرنسية، عندها تكونت لجنة وطنية يوم 30 أكتوبر 1944م ضمت 60 عضوا لتدارس الوضع، وقد عرفت **بلجنة الستين** والتي تشكلت على إثرها "**جبهة وطنية**"، ضمت كلا من الحزبين الدستوريين القديم والجديد والحركة المنصفية ومدرسي جامع الزيتونة وممثلي اليهود في تونس، وعلى إثر الاجتماع الذي عقدته يوم 13 نوفمبر 1944م أعدت تقريرا طالبت فيه بمنح البلاد التونسية استقلالها الداخلي وإقامة نظام ملكي دستوري، ولم يتم الإعلان عن هذه اللجنة إلاَّ يوم 22 فيفري 1945م.

وفي أواخر شهر مارس 1945م توجه الحبيب بورقيبة إلى القاهرة بعد تأسيس الجامعة العربية للدفاع عن قضية استقلال تونس.

وبعد خروج بورقيبة سعى الديوان السياسي بإشراف **صالح بن يوسف** كاتبه العام إلى تأطير التحركات الجماهرية مشجعا على بعث المنظمات المهنية والشبابية، ولقد قدم الحزب الحر الدستوري الجديد الدعم الأدبي والسياسي **لفرحات حشاد** من أجل جمع التشكيلات النقابية وتأسيس **الاتحاد العام التونسي للشغل** في جانفي 1946م، وانخرط العديد من المناضلين الدستوريين في صلب النقابة التونسية الفتية، حيث وصل عدد المنخرطين 12ألف سنة 1946م.

ورغم إقدام السلطات الفرنسية منذ سبتمبر 1945م على إجراء بعض الإصلاحات، حيث أنشأت وزارة تونسية للشؤون الاجتماعية، وساوت بين الأعضاء التونسيين والفرنسيين بالمجلس الكبير، لكن الحزب الدستوري الجديد قد إعتبر الإصلاحات محدودة، وطالب بإلغاء الرقابة على الصحف وإرساء الحريات العامة.

وفي الخارج 9 جوان 1946م التحق رشيد ادريس ورفاقه اللاجئين في اسبانيا بالزعيم بورقيبة في القاهرة حيث أسسوا مكتب الحزب الحر الدستوري، وتابع الزعماء الدستوريون من القاهرة عن كثب تطور الأحداث في تونس.

وفي تونس بدأت تتبلور ملامح خطة المعركة الحاسمة في أذهان الوطنيين، فانعقد مؤتمر الاستقلال **ليلة القدر** يوم 23 أوت 1946م الذي ضم كل فصائل الحركة الوطنية التونسية، بحضور حوالي 300 شخصية لتحرير ميثاق للشعب التونسي يعلن استقلاله، وتزعم المؤتمر القاضي العروسي الحداد حيث افتتح المؤتمر ثم أعطى الكلمة للكاتب العام للحزب الدستوري القديم **صالح فرحات** الذي احتج على اعتداءات الحكومة الفرنسية على السيادة التونسية وبخلعها الباي المنصف وبعجزها عن الدفاع عن تونس، الأمر الذي يخول للتونسيين أن يعلنوا "**استقلال تونس التام**".

مما أدى إلى اعتقال قرابة 50 مشارك من جملة 300 من المؤتمرين، وكان في مقدمتهم صالح بن يوسف والمنجي سليم وصالح فرحات والشيخ بن عاشور، وردت المنظمات الوطنية بإضراب يوم 30 أوت 1946م للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين.

ولتهدئة الخواصر أعلن المقيم العام ماسط يوم 21 نوفمبر 1946م أمام المجلس الكبير عن إجراء إصلاحات، لكن قوبل طرحه بعدم الاكتراث من الطرف التونسي، وعاد الحزب الحر الدستوري الجديد إلى سياسة الاعتدال واكتفى بالمطالبة **بالاستقلال الداخلي**، حيث وجه مذكرة مطالب إلى الحكومة الفرنسية في 24 نوفمبر 1946م.

وفي 16 جانفي 1947م عين **جان مونص** مقيم عام فكلف بتطبيق الإصلاحات التي كان أعلن عنها الجنرال ماسط، عندها ألغى الرقابة على الصحافة الوطنية أفريل 1947م، مما أدى إلى بروز عدة صحف ومجلات جديدة مثل: جريدة "**هنا تونس**".

واستأنف الاتصال مع الزعماء الدستوريين وقرر إدخال الإصلاحات حيز التنفيذ في جويلية وتتمثل في بعث وزارة تونسية للفلاحة وأخرى للصناعة والتجارة، وتوسيع صلاحيات الوزير الأكبر وانتداب الموظفين التونسيين بالمؤسسات، وعينت سلطة الحماية **مصطفى الكعاك** عميد المحاميين في منصب الوزير الأكبر وكلف بتشكيل الحكومة الجديدة، لكنه لقي صوبة كبيرة في تشكيلها، وما أن تشكلت حتى أعلن **الاتحاد العام التونسي للشغل** الاضراب العام للمطالبة بتحسين الأجور، وفي 5 أوت اصطدم المتظاهرون مع قوات الجيش مما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى، مما أدى بالصحافة للاستهزاء بحكومة الكعاك التي لم تحرك ساكنا أمام هذه الجريمة. ومع ذلك قوبلت هذه الإصلاحات بالرفض، لكنها أججت الخلاف بين دعاة الحوار (الحزب الحر الدستوري الجديد وبعض العناصر المستقلة مثل الماطري، ودعاة التمسك بمطالب ليلة القدر –اللجنة التنفيذية–).

وخلال سنة 1948م استطاع الحزب الدستوري الجديد أن يصبح مركز الثقل الرئيسي داخل الحركة الوطنية ويسترجع زمام المبادرة بإصدار جريدتين أسبوعيتين وهما: جريدة "**الحرية**" في فيفري التي كان يديرها **علي البلهوان** وجريدة "**الرسالة**" في أفريل والتي كان يديرها

الهادي نويرة، وخلال هذه السنة توفي **المنصف باي** 1 سبتمبر 1948م ووصل جثمانه يوم 6 سبتمبر، حيث أقام له الشعب جنازة قومية كبيرة، وبموته فقد الحزب سندا معنويا وسياسيا كبيرا، عندها عقد الحزب الدستوري الجديد مؤتمرا **بدار سليم** يوم 17 أكتوبر 1948م، وتم فيه تعيين **صالح بن يوسف** رسميا كاتبا عاما، وانتخاب **الحبيب بورقيبة** رئيسا و**الحبيب ثامر** رئيسا مساعدا والمنجي سليم مديرا للحزب وعضوا بالديوان السياسي.

وفي سبتمبر 1949م رجع بورقيبة إلى تونس وإنطلق إلى العمل وذلك بالاتصال المباشر مع الجماهير، ومناضلي الحزب في جميع أنحاء البلاد من سبتمبر 1949م إلى أفريل 1950م دعاهم للالتفاف حول الحزب وزعمائه لمجابهة قوى الاستعمار الذي يسعى لتأخير **الاستقلال** الذي لا مناص منه.

كما أن **الأمين باي** شيئا فشيئا اندمج في هذا التيار العام الذي كان يدفع أغلبية الشعب التونسي إلى الالتفاف حول بورقيبة، ففي 27 جويلية 1949م طلب من المقيم العام إجراء إصلاحات جوهرية ولازمة من شأنها إرضاء مطامح كل الشعب.

وفي 11أفريل 1950م كتب رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يقول له فيها أنه يخشى: "**أن يتحول مظاهر نفاذ صبر الشعب التونسي إلى خيبة أمل قد تؤول إلى مالا تحمد عقباه**" ومنذ ذلك الوقت أصبح الشعب يميل إلى الباي الأمين.

وفي هذه الأثناء قرر بورقيبة خوض الكفاح المسلح إذا رفضت فرنسا التفاهم، ثم سافر إلى باريس التي وصلها يوم 12 أفريل 1950م، وفي يوم 14 أفريل أدلى بتصريح يبين فيه إرادة الشعب التونسي المتزايدة لتحرير بلادهم، وأن فرنسا مصرة على بقاء نظام الحماية وقال: " **أنه لا يمكننا العيش بدون وطن**".

وفي 31 ماي 1950م عين مقيم عام جديد كلف بإجراء إصلاحات، التي أعلن عنها يوم 13 جوان، لكن الطرف التونسي عبر عن استيائه منها حيث وجه رسالة إلى وزير الشؤون الخارجية لأنها لا تمنح دستورا للبلاد التونسية وهو من أقدم المطالب.

ووافقت فرنسا على المفاوضات كما وافق المجلس الملي للحزب الدستوري الجديد على إجراء المفاوضات مع فرنسا، وشكلت **حكومة تفاوضية** برئاسة **محمد شنيق** يوم 17 أوت 1950م وعهدت وزارة العدل فيها إلى **صالح بن يوسف** ممثل الحزب الدستوري الجديد، وكلفت الحكومة الجديدة بالمفاوضة حول **الاستقلال الداخلي**.

ولقد أسفرت المفاوضات عن إصلاحات 8 فيفري 1951م التي لم تمس بمبدأ **السيادة المزدوجة**، ولكن الدستوريين اعتبروها مجرد مرحلة في سبيل تخليص السيادة التونسية تخليصا كاملا.

ولقد رفض الحزب الدستوري الجديد رفضا باتا اقتراحات المقيم العام المتعلقة بالإصلاح البلدي وتجديد المجلس الكبير لأنها تقر **مبدأ السيادة المزدوجة**، ودخلت المفاوضات في مأزق، وعندها تحول **محمد شنيق** إلى باريس يوم 16 أكتوبر 1951م وسلم يوم 30 أكتوبر مذكرة إلى وزير الشؤون الخارجية يطالب فيها :" **بتخليص السيادة التونسية تخليصا كاملا**". لكن الحكومة الفرنسية أكدت من جديد في مذكرة مؤرخة يوم 15 ديسمبر 1951م على **مبدأ السيادة المزدوجة**.

وبعد فشل الحكومة التفاوضية بسبب تعنت سلطة الحماية التي بينت رفضها في مذكرة 15 ديسمبر 1951م، عندها قرر الحزب الحر الدستوري الجديد التخلي عن المواقف المعتدلة وتولي قيادة **المقاومة المسلحة**، ولقد ساانده في ذلك كل المنظمات الوطنية المنضوية تحت رايته وهي: الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام للصناعة والتجارة والاتحاد العام للفلاحة، وعقدت العديد من الاجتماعات لاستنهاض الهمم وتوحيد الصفوف، وهكذا تكونت جبهة وطنية واعية صلبة مستعدة لخوض معركة التحرير.

ولقد أدركت قيادة الحزب **حتمية المقاومة المسلحة** لإثارة انتباه الرأي العام العالمي واهتمامه، وتكونت في تونس هيئة قومية للمقاومة يشرف عليها المناضل النقابي الدستوري **أحمد التليلي**، وعينت هذه الهيئة السرية عشرة نواب للجهات تكلفوا بتنظيم الكفاح المسلح.

وبدأت الاحتجاجات حيث أرسلت المنظمات الوطنية يوم 16 ديسمبر برقية احتجاج إلى الحكومة الفرنسية، وقررت الإضراب العام لمدة ثلاث أيام 21 –22 –23 ديسمبر، وكان ذلك بمثابة إنذار أول لسلطة الحماية، وطلب بورقيبة من الحكومة التفاوضية رفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة في اجتماع المنستير 9 جانفي 1952م، ثم دعا جهرا إلى الكفاح المسلح في اجتماع بنزرت في 13 جانفي، فأرسلت حكومة شنيق التفاوضية يوم 14 جانفي 1952 إلى هيئة الأمم عضوين من الحكومة لتقديم شكوى ضد فرنسا، والهدف تدويل القضية وكسب الرأي العام العالمي.

وفي هذه الأثناء عين مقيم عام جديد وهو جان دي هوتوكلوك الذي وصل تونس يوم 13 جانفي 1952م، حيث طلب من الباي محمد الأمين إقالة شنيق وحكومته، ثم أصدر أمرا يوم 16 جانفي يمنع مؤتمر الحزب الدستوري الجديد المزمع عقده يوم 18 جانفي، وتم اعتقال بورقيبة يوم 18 جانفي ومعه مدير الحزب المنجي سليم ووضعهما في الإقامة الجبرية بطبرقة.

ومع ذلك ظل الديوان السياسي ينظم العمل النضالي، ويوجه الرأي العام وينظم المظاهرات والإضرابات، ويوجه خطة الكفاح حيث التحقت بالجبال فرق من المتطوعين الذين جندهم **أحمد التليلي** وبدأ تدريبهم، كما كان **فرحات حشاد** يقوم بتنظيم الكفاح المسلح خاصة في الجنوب.

وهكذا بدأ عهد الاعتداءات الفردية ضد عناصر الأمن الفرنسي والمظاهرات، وبدأ الفرنسيون المقيمون في تونس يشعرون بعدم الأمان والفزع، ورد الجيش والشرطة الفرنسية بعمليات ترهيب ونهب وقتل خاصة في الوطن القبلي، وهذا ما جعل الوطنيين التونسيين يردون فرادى وجماعات، مما جعل سلط الحماية ترد بأكثر ضراوة وأشد عنفا، وملئت المحتشدات والسجون بأعداد لا تحصى بالتونسيين.

وفي 26 مارس 1952م تم إصدار أمر باعتقال شنيق والماطري وابن سلم ومزالي وابعادهم إلى قبلي، ونقل بورقيبة من طبرقة إلى رمادة.

ولقد تمكن المقيم العام أن يفرض على الباي الأمين تعيين حكومة **صلاح الدين البكوش** الموالي لفرنسا خلفا لشنيق يوم 28 مارس، وكلف البكوش بإجراء إصلاحات تترك للفرنسيين صلاحياتهم الأساسية في كافة القطاعات الاقتصادية والسياسية والإدارية بالبلاد، لكن الشعب رفضها.

مما أدى بزيادة الاعتداءات الفرنسية واسمرار الوطنيون التونسيون في المقاومة، واغتيال الضباط والجنود، وتواصلت أعمال التخريب بواسطة القنابل التي تستهدف المحلات العمومية، والسكك الحديدية، وقطع أسلاك البريد والهاتف، وجراء هذا الوضع أمرت السلطة الفرنسة المقيم العام بتونس باتخاذ بعض الإصلاحات للتهدئة، فدعا الباي إلى إصدار نداء للهدوء، وقد تم ذلك يوم 15 ماي 1952م، ثم قرر الافراج عن المبعدين السياسيين ومن بينهم محمد شنيق ورفاقه.

وفي هذه الأثناء وصلت القضية التونسية إلى جلسات مجلس الأمن في ثلاث جلسات خلال شهر أفريل 1952م، وساهمت هذه المناقشات في تدويل القضية.

وفي جويلية 1952م رجع المقيم العام **دي هوتكلوك** من فرنسا وعرض على **البكوش** خطة للإصلاحات دون استشارة الباي الذي اغتاظ من ذلك فأرسل برقية يوم 22 جويلية إلى رئيس الجمهورية الفرنسية بيَّن فيها أنه لم يطلع على الإصلاحات، ولم يمنح أي تفويض للوزير الأكبر البكوش، عندها اضطر المقيم العام في يوم 28 جويلية إلى مقابلة الباي وعرض عليه الإصلاحات.

وكان مقرر أن يتقابل المقيم العام يوم 2 أوت 1952 على انفراد مع الباي، لكن هذا الأخير استجاب لنصيحة الحزب الدستوري الجديد، قد قرر أن يجمع أول أوت 40 شخصية تونسية تمثل مختلف المنظمات القومية والجماعات المدنية والدينية، وطلب منهم الباي ابداء رأيهم كتابيا حول الإصلاحات التي اقترحتها الحكومة الفرنسية، وشكلت لجنة أعدت تقريرا قدم للباي في أول سبتمبر رفض مشروع الإصلاحات.

ولقد أبلغ الباي تقرير **لجنة الأربعين** إلى رئيس الجمهورية الفرنسية مرفوقا برسالة استعراض فيها الأحداث التي جدت في تونس منذ سنة 1951م، وختم رسالته أن الإصلاحات لا تستجيب لرغبات شعبه، وبناء على ذلك فقد قرر عدم ختمها بطابعه.

وفي الخارج فقد قام مندوبو الحزب الدستوري الجديد بنشاط مرموق، وواصلوا العمل على تدويل القضية التونسية، واستطاعوا إدراجها في جدول الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، وفي هذه الأثناء سقط **حشاد** مقتولا على يد منظمة **اليد الحمراء** الارهابية الفرنسية يوم 5 ديسمبر 1952م.

وفي 25 فيفري 1953م تم تعيين مقيم عام جديد وهو فوازار، حيث قرر إجراء انتخابات لتنفيذ الخطة الإصلاحية التي تخص مجالس العمال والانتخابات البلدية ما بين أفريل وماي 1953م، لكن الأطراف الوطنية اتفقت على مقاطعتها وفي مقدمتهم الحزب الدستوري الجديد، ورفعت لواء المقاومة لإفشال الانتخابات المفروضة، حيث أحصت السلط الرسمية عمليات المقاومة وصلت إلى 30 عملية بين أوائل مارس و13 ماي 1953م قتل فيها 8 وجرح 7 من المرشحين للانتخابات والشخصيات الموالية للجهاز الاستعماري ورجال الأمن، وتمكنت الحركة الوطنية من إنهاء مهزلة الانتخابات بالفشل الذريع، حيث قاطعها من التونسيين 97%، عندها بلغت حملة الايقاف والاعتقال ذروتها أثناء محنة الانتخابات.

وأما المقاومة المسلحة التي نشطت أثناء 1952م خاصة في المدن فقد كثفت العمليات سنتي 1953 و 1954م في المناطق الريفية وسائر الجهات، حيث كونت عصابات النضال المسلح.

أما في هيئة الأمم المتحدة فقد أدرجت القضية التونسية في جدول جلسات أعمالها العمومية يوم 18 سبتمبر 1953م، وشرعت اللجنة السياسية في مناقشة القضية التونسية يوم 22 أكتوبر 1953م، وقد عرضت اللجنة العربية الاسيوية "**مشروع قرار يقتضي منح الاستقلال لتونس في بحر ثلاث سنوات**"، لكن القرار لم يحظى بأغلبية الثلثين الضرورية في التصويت لاتخاذ القرار من طرف الهيئة.

ولقد صرح صالح بن يوسف رئيس البعثة لدى الهيئة في ندوة صحفية يوم 13 نوفمبر 1953م فقال: "**بأن الشعب التونسي سيواصل كفاحه في سبيل حريته واستقلاله**".

وفي أواخر سنة 1953م انتهجت سلطة الحماية سياسة **التهدئة**، فأطلقت سراح العديد من المساجين لتخفيف التوتر وتحسين الجو، وإعادة العلاقات بين البلاط والإقامة العامة، فانتهز الحزب الحر الدستوري الجديد هذا المناخ الجديد، فعاد المنجي سليم إلى نشاطه العلني، وكان قادة الحزب يواجهون بحذر سياسة المراوغة والمماطلة التي اتبعها المقيم العام.

ولقد أعفى المقيم العام حكومة **البكوش** من مهامها وعين مكانه **محمد الصالح مزالي**، وكلفه بتشكيل حكومة جديدة 2 مارس 1954م، وكان أول عمل قامت به هذه الحكومة هو القيام بإصلاحات، لكن هذه الإصلاحات قد تجاوزتها الأحداث، والمقاومة مازالت مستمرة في البلاد.

وقد كثف الحزب الدستوري نشاطه عندما شعر بالخطر الذي يمثله سلوك المقيم العام فوازار، في حين أخذ بورقيبة يندد بدون هوادة بجميع المحاولات الرامية إلى إقرار السيادة المزدوجة. وهكذا اتسع نطاق الكفاح في شكل عصابات التي شنتها مجموعات مسلحة أطلق عليها اسم **فلاقة**، وأصبحت السلط الفرنسية عاجزة على القضاء على هذه المقاومة الوطنية والارهاب الفرنسي المضاد الذي تقوم به منظمة **اليد الحمراء**.

واشتدت المقاومة في عهد **ماناديس فرانس** رئيس الحكومة الفرنسية الذي وصل إلى الحكم 17 جوان 1954م لأقناع الحكومة الفرنسية بضرورة معالجة القضية والاستعداد للدخول في مفاوضات، ولقد أرسلت الحكومة الفرنسية في 1 جويلة 1954م وفدا إلى الحبيب بورقيبة في منفاه في **جزيرة قروا** طلبوا منه تحرير نداء إلى التونسيين يطلب منهم إيقاف أعمال المقاومة لكنه رفض العرض لعدم مرافقته باتخاذ قرارات سياسية حاسمة.

وتواصلت عمليات المقاومة المسلحة، ونجحت في تدعيم العمل السياسي، وتهيئت الظروف لفتح حوار مجد يعترف بالسيادة التونسية.

الاعتراف بالاستقلال الداخلي وتصدع الجبهة الوطنية

وفي 30 جويلية 1954م صادق مجلس الوزراء الفرنسي على مبدأ منح البلاد التونسية الاستقلال الداخلي، وفي الغد توجه **مانديس فرانس** إلى تونس، وأعلن رسميا بحضور الباي عن الاستقلال الداخلي بقصر قرطاج يوم 31 جويلية 1954م، وتقرر إجراء مفاوضات بين الطرفين لتحديد العلاقات بين فرنسا وتونس.

وهكذا بدأت المفاوضات فتكونت 4 أوت 1954م وزارة تفاوضية على رأسها **الطاهر بن عمار**، وقد ضمت الوزارة ثلاث شخصيات دستورية منهم المنجي سليم، وبدأت في باريس 4 سبتمبر، لكنها سرعان ما تعثرت بسبب بعض العراقيل التي أدت إلى تأخيرها.

وفي تونس زادت أعمال **المقاومة** التي أصبحت تضايق القوات المسلحة وسلطة الحماية، وزاد خطرها بعد اندلاع الثورة الجزائرية نوفمبر 1954م، فاشترط المقيم العام الجديد **بوايي دولاتور** وضع حد لأعمال **الفلاقة** لاستمرار المفاوضات، وقبل إبرام أي اتفاق، عندها دعا الزعيم برقيبة المقاومين المسلحين إلى ايقاف القتال، ولقد استجاب لندائه المقاومين في الحال، وسلمت أسلحة أكثر من 3 ألاف مقاوم ورجع الأمن في تونس.

وفي فرنسا تم الإطاحة بحكومة **مانديس فرانس**، واستطاع رئيس الحكومة الفرنسية الجديد **أدغار فور** في فيفري 1955م أن يدرك الوضع ويخرج المفاوضات من كل مأزق، فتقابل في باريس مع بورقيبة 21 أفريل 1955م، وأسفرت تلك المقابلة عن حصول الاتفاق الذي سمح بإمضاء الاتفاقيات الفرنسية التونسية في 3 جوان 1955م، وبمقتضى تلك الاتفاقيات استرجعت الدولة التونسية جميع صلاحيات سيادتها الداخلية، مع الاحتفاظ بعلاقات اقتصادية وثقافية مع الدولة الفرنسية.

وكانت تلك الاتفاقيات تمثل مرحلة هامة في طريق الاستقلال، ورجع بورقيبة إلى تونس أول جوان 1955م وخص باستقبال كبير من طرف الشعب التونسي.

ولقد أعرب الأمين العام للحزب **صالح بن يوسف** عن معارضته للاتفاقيات متهما بورقيبة بالخيانة، ومطالبا بمواصلة الكفاح حتى الحصول على الاستقلال التام.

وعندما رجع إلى تونس 13 سبتمبر 1955م حاول أن يجند ضد بورقيبة جموعا من الغاضبين، وحاول بورقيبة تسوية الخلاف، وانعقد مؤتمر الحزب بصفاقص يوم 15 نوفمبر 1955م ورفض صالح بن يوسف المساهمة فيه، ولقد بت المؤتمر في القضية لصالح بورقيبة، وضبط البرنامج السياسي والاقتصادي للحزب، فرفض صالح بن يوسف قرارات المؤتمر، ودعا خصوم بورقيبة إلى الالتفاف حوله.

وفي 28 جانفي 1956م ألقي القبض على أعضاء الأمين العام، بينما استطاع صالح بن يوسف الهرب إلى ليبيا.

وفي فيفري 1956م توجه بورقيبة إلى باريس، وبعد إجراء مقابلة مع **غي مولي** رئيس مجلس الوزراء تحصل على الاعتراف باستقلال تونس من حيث المبدأ، ثم أجريت مفاوضات سريعة أفضت يوم 20 مارس 1956م إلى إمضاء بروتوكول الاستقلال الذي وضع حدا للحماية الفرنسية على تونس.

مراجع الدرس 6

- أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر (1881 – 1956)، تعريب: حمادي الساحلي، ط 1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986م.
- خليفة الشاطر: تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج 3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية.
- شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة: المنجي سليم وأخرون، مراجعة: فريد السوداني، ط 3، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م.
- علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط 1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948م.
- محمد بوطيبي: دور المثقفين الجزائريين في الحركة الوطنية التونسية ما بين 1900 – 1930، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2012م.
- محمود شاكر: التاريخ الإسلامي – التاريخ المعاصر بلاد المغرب، المكتب الإسلامي.
- يوسف مناصرية: دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين، دار هومة، الجزائر، 2013م.